



كلمة نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الأستاذ ايلي عبود

راعي المؤتمر دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ تمام سلام ممثلاً بمدير عام وزارة العدل القاضي ميسم النويري

السيدات والسادة،

زميلاتي زملاني

وتتساءلون ماذا بعد؟ ماذا في جعبة النقيب والمجلس وقد بقي من ولايته ما يقارب الخمسة أشهر، هناك الكثير من العمل خلال الثلث الاول من العام ٢٠١٦ وانني مؤمن ان العمل لم يبدأ مع هذا المجلس ولن ينتهي مع انتهاء ولايته باعتبار أن عمل المجالس والمؤسسات استمرارية ضمن رؤية نقابة مهنية واضحة، وفي هذا السياق اعلن اليوم بانني اعمل في سباق مع الزمن بمعاونة امين سر المجلس ومحامي النقابة واحد الزملاء على الانتهاء من دراسة مشروع حيوي للنقابة، سيتم رفعه الى المجلس ليحيله بدوره، بعد الموافقة عليه، الى الجمعية العمومية وذلك في معرض اقرار مشروع موازنة النقابة للعام ٢٠١٦.

ان هذا الملف سوف يحقق حلماً واملاً طالما انتظرناه، ألا وهو، شراء قطعة ارض مستقلة للنقابة، من أجل بناء بيت المحاسب المجاز عليها، بيت سيكون انشالله صرح نقابي مميز يليق بنقابتنا واعضاءها ووطننا الحبيب لبنان.

سيداتي سادتي

بالرغم من الظروف الصعبة والمستجدات الامنية في لبنان والعالم، والتي هزت ضمير البشرية جمعاء، أبنينا الا أن يكون عقب دماء شهدائنا الابرياء، أهلنا واخوتنا في ضاحية بيروت الجنوبية، دافعاً ومصدر اصرار على الاستمرار بتنظيم مؤتمرنا الذي يشكل منصة راقية للتفاعل واللقاء المهني العلمي وبارادة وطنية جامعة، ارادة الاستمرار والتطور والتجدد والانفتاح وتقبل الرأي الآخر، تلك الإرادة التي سوف تنتصر لا محال على دماغوجيات التعصب والتطرف.

دولة الرئيس،

ان اختيارنا لعنوان مؤتمرنا الذي تمتد اعماله لفترة يومين "جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد" ينبع من أهمية جودة التقارير والبيانات المالية والتي تعتبر الاساس في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه البيانات، أكانوا مساهمين أو مستثمرين وممولين وهيئات رقابية وعامة الجمهور. لقد كنا في لبنان وما زلنا من الرواد في المنطقة والعالم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS المعتمدة في اعداد البيانات المالية للمنشآت الخاصة والتي هي من مسؤولية ادارتها والمدققة من قبل مدقق خارجي مستقل (أي مفوضي المراقبة او خبير المحاسبة المجاز)، بما يعطي صدقية لهذه البيانات لناحية خلوها من الاخطاء الجوهرية الشكل حماية لمصالح المساهمين والمستثمرين ليساهم بالتالي في استقرار الاسواق المالية وجذب



الاستثمارات وتحفيز النمو. وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا أن نؤكد على أهمية الإطار الرقابي الفعال في لبنان، والتكامل في التدقيق والرقابة على الشركات أو المنشآت ذي المصلحة العامة، بين مدقق الحسابات من جهة والهيئات الرقابية من جهة أخرى كلجنة الرقابة على المصارف ولجنة الرقابة على هيئات الضمان وهيئة الاسواق المالية ودوائر التدقيق الضريبي. وعندما نتكلم عن جودة التقارير والبيانات المالية للقطاع العام، لا يمكننا إلا أن نؤكد على أهمية تطبيق " معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" في اعداد البيانات المالية المجمعة والموازنات الحكومية، بناء على مبدأ الاستحقاق، بما يعزز مبدأ الشفافية في ادارة وانفاق المال العام وتعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة، وبالتالي، تعزيز مشاركة الرأي العام وثقته بالمالية العامة اضافة الى ذلك فان اعتماد الابلاغ الحكومي على اساس مبدأ الاستحقاق من خلال بيانات مالية شفافة يؤمن للمستثمرين الصورة الواضحة حول قدرة الدولة على تحقيق اهدافها والايفاء بالتزاماتها.

وفي سياق المحاسبة والمساءلة " نحنا بدنا نحاسب ونحنا اللي لازم نحاسب لانو نحنا خبراء المحاسبة". لكن محاسبتنا ومساءلتنا تأتي ضمن عملية علمية وموضوعية وهي هادفة وبناءة.

إنه لمن الطبيعي أن تخضع المنشآت أو الشركات الخاصة، وهي عصب الاقتصاد الوطني والمصدر الاساسي في تمويل المالية العامة لاعمال التدقيق من مدقق خارجي مستقل ولاعمال الرقابة من الدوائر الضريبية وغيرها من الهيئات الرقابية، لكنه من غير المقبول ان تبقى حسابات الدولة اللبنانية غير خاضعة لاعمال التدقيق والرقابة من قبل هيئة رقابية عليا مستقلة عن السلطة التنفيذية؟؟؟

ونحن لا نتكلم هنا فقط عن البيانات المالية العائدة الى القطاع العام والواجب اعدادها على اسس علمية واضحة بناء على معايير IPSAS بغية اظهار تلك البيانات الصورة العادلة لاداء الدولة ومركزها المالي، بل أن كلامنا يتعدى ذلك ليصل الى وضع ضوابط واجراءات رقابية مسبقة ولاحقة على المناقصات وكافة نفقات الدولة، للحد من الفساد ورائحة الصفقات المشبوهة التي تفوح من بعض الوزارات والادارات العامة واستغلال اصحاب بعض النفوذ والسلطة لمواقعهم وسلطتهم وهدر المال العام والانفاق غير المجدي.

فمن هنا، ومن خلال مؤتمرنا الدولي العشرين نسلط الأضواء على الضرورة الملحة لانشاء اطار تشريعي عام، اي مشروع قانون لانشاء المجلس الاعلى للمحاسبة والمساءلة ليكون هو السلطة الرقابية المالية العليا في لبنان للقيام باعمال التدقيق والرقابة على كافة أعمال الوزارات والادارات العامة على انواعها، والتأكد من امتثالها بمتطلبات القوانين المرعية الاجراء، حيث يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الاعلى ونقيب المحامين في بيروت ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية. أوليس رئيس الجمهورية هو رئيس البلاد وحامي الدستور والمؤسسات!!! أوليس من الطبيعي أن يكون رئيس البلاد هو نفسه رئيس المجلس



الأعلى المقترح لتكون رئاسة هذا المجلس الادارة المعطاة لفخامته من أجل حماية الدستور ورعائه ومراقبة عمل المؤسسات؟؟؟

وليكن من يتباكي على صلاحيات الرئيس من هنا ومن يتذاكى من هناك فلا يقدم الا الكلام المعسول حول دور رئيس البلاد... فليحترموا المهل والاجال الدستورية وليتخبوا رئيساً ويطلقوا عملية المؤسسات رافة بالبلاد والعباد قبل أن ينحروا الجمهورية بعد أن أفرغوا رئاستها!!!

وضمن آلية عمل المجلس الاعلى المقترح وإنشاءه يقتضي اختيار المراقبين والمراجعين من قبل هذا المجلس مباشرة بناءً على معايير علمية واضحة من خارج القيد الطائفي والتدخل السياسي، ليكون ولاؤهم للبنان ومصلحة شعبه فقط.

لن اطلب الكلام وفي الختام اكرر باسمي وباسم زملائي اعضاء مجلس النقابة، تقديم جزيل الشكر لدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ تمام سلام لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وكذلك للبنك الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC لدعمهم الدائم لنقابتنا، والشكر كل الشكر لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وشركائنا من الهيئات المهنية الدولية وأخص بالذكر أمين عام مجلس مراقبة المصلحة العامة السيد غونزالو راموس ورؤساء كافة الهيئات الرقابية في لبنان والزملاء الاشقاء من البلاد العربية الشقيقة، والمعلنين والعارضين الذين ساهموا في انجاح هذا المؤتمر.

وإن شاء الله، لن يكون هذا اللقاء الاخير بيننا مؤكدين ان وحدتنا هي هويتنا، وهو بيننا وهو ممارسة مسؤولياتنا المهنية والوطنية.

عشتم وعاشت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وعاش لبنان.